تحليل واقع ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000–2017

Analysis of the reality of the phenomenon of inflation in Algeria during the period 2000-2017

كمال بن دقفل[1]

[1] جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)، *kamel.bendakfel@univ-msila.dz*

تاريخ الاستلام : اليوم/الشهر/السنة ؛ تاريخ المراجعة : اليوم/الشهر/السنة ؛ تاريخ القبول : اليوم/الشهر/السنة

الملخص :

إن أي محاولة لقياس ظاهرة التضخم تستند إيجاد أنسب الصيغ والمعايير لقياس التضخم، وقياس التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار، حيث تم التوصل الى ان الأرقام القياسية تعكس فقط المظهر العام للتضخم وهو ارتفاع الأسعار، دون أن تتعرض لتشخيص حالة التضخم أو لبيان الأسباب التي تؤدي إلى هذا الارتفاع في الأسعار، وفي هذا لخصوص نحاول أن نحدد بعض المعايير التي يمكن الاهتداء بها إلى مصدر ارتفاع الأسعار، منها: الفجوات التضخمية، معامل الاستقرار النقدي، و قد تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى ان المتوسط السنوي لنسبة الفجوة التضخمية يساوي إلى 110.25%وهذا يعني أن الطلب الكلي في الاقتصاد الجزائري يزيد سنويا في المتوسط بـــ1.1 مرة عن الحجم الحقيقي لسلع والخدمات المنتجة محليا مضافا إليها ما تم استيراده من الخارج، وهو ما يؤدي إلى ظهور ضغوط تؤثر على الأسعار بالارتفاع.

الكلمات المفتاحية: التضخم, المخفض الضمني، المستوى العام للأسعار، الفجوة التضخمية.....

تصنيف JEL: E_{30} .E_{31}.E_{50}.E_{51}.E_{52}.E_{53}

***Abstract* :**

Any attempt to measure inflation is based on finding the most appropriate formulas and criteria for measuring inflation, And measure changes in price level, It was concluded that the indexes reflect only the general appearance of inflation, Without being diagnosed with inflation or explaining the reasons for this rise in prices, In this regard, we are trying to identify some criteria that can be guided by the source of high prices, of which: Inflationary gaps, monetary stability factor, According to this study, the average annual inflation rate is 110.25%, which means that the total demand in the Algerian economy is an average of 1.1 times more than the actual volume of locally produced goods and services plus imported from abroad. This leads to pressures affecting prices to rise.

Keywords: *inflation, deflation, general price level, inflationary gap .....*

JEL classification : E_{30} .E_{31}.E_{50}.E_{51}.E_{52}.E_{53}

* كمال بن دقفل ***kamel.bendakfel@univ-msila.dz***

مقدمة:

يعتبر التضخم من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اقتصاديات الدول بأوجه ومظاهر مختلفة تتعلق بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، فشغل حيزا كبيرا من دراسات الاقتصاديين نظرا للآثار السلبية التي يخلفها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهو من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تعقيدا، حيث نجد هناك جدل كبير بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة ومعرفة أسبابها، وآثارها الاقتصادية، وكذا طرق معالجتها أو الحد منها على الأقل.

الجزائر كغيرها من الدول النامية حيث عرفت ضغوطا تضخمية حادة، بدأت تتطور خلال عقد الثمانينات نتيجة تحول الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ثم وصلت الضغوط التضخمية خلال عقد التسعينات إلى مستويات مرتفعة جدا بسبب العشرية السوداء، مما أدى ذلك إلى تدمير البني التحتية للاقتصاد الجزائري وتراجع معدلات نمو الناتج المحلي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حجم الاحتياطيات الأجنبية بسبب توقف الصادرات النفطية وارتفاع حجم الإصدار النقدي وانخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري. ونتيجة لهذه الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة أدت إلى تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري.

إشكالية الدراسة: من الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: **ما هو واقع ظاهرة التضخم في الجزائر؟**

وللإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- ما هي اهم مؤشرات التضخم ؟
- كيف يمكن قياس التضخم في الجزائر؟
- هل تؤثر الزيادة في عرض النقود في التضخم في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة: لدراسة إشكالية الدراسة طرحت جملة من الفرضيات على النحو التالي:

- تعتبر الأرقام القياسية من المؤشرات المعتمدة في قياس التضخم.
- تؤدي زيادة عرض النقود في رفع معدل التضخم في الجزائر.

3. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز تحليل واقع ظاهرة التضخم في الجزائر وذلك في ضوء بيانات سنوية بهدف الوقوف على الجوانب التالية:

- تحليل تطور التضخم في الجزائر، خلال فترة الدراسة.
- التعرف على طرق قياس التضخم في الجزائر، خلال فترة الدراسة.

4.حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة من:

- **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.
- **الإطار الزماني:** لقد تم تحديد فترة الدراسة (**2000-2017**).

5.منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة بشكل اساسي على المنهج الوصفي التحليلي.

6-اقسام الدراسة: لدراسة وتحليل واقع ظاهرة التضخم في الجزائر تم تقسيم الدراسة إلى محورين:

المحور الأول: تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2017).

المحور الثاني: قياس الفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة(2000-2017).

1- تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2017)

لأجل التأكد من أن الاقتصاد الجزائري يعاني ظاهرة التضخم لابد من استخدام بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على أن الاقتصاد الجزائري يشهد ارتفاع في الأسعار، أي لابد من استعمال بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس درجة التضخم النقدي، وتعتبر الأرقام القياسية من المؤشرات المعتمدة في قياس التضخم وهي واحدة من أقدم المؤشرات الاقتصادية وأوسعها انتشارا وغالبا ما كانت درجة الاهتمام بها مرتبطة بشدة التضخم، فكلما ارتفع معدل التضخم كلما ازدادت الحاجة إلى مؤشر رقمي يمكن من خلاله قياس التضخم وإجراء المعالجات التي تقتضيها ظاهرة التضخم على المتغيرات الاقتصادية المختلفة. لذلك لابد من الوقوف على أهم الأرقام القياسية التي تعكس الارتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية، وهناك عدة أنواع من الأرقام القياسية التي يمكن من خلالها قياس درجة التضخم فيه وهي:

-الرقم القياسي لأسعار المستهلك؛

-المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي؛

1-1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائرCPI (Consumer Price Index): عندما نريد قياس تأثير التضخم على دخل أسرة معينة، حينئذ يكون الرقم القياسي لأسعار المستهلك أكثر الوسائل استخداما في قياس معدل التضخم بالنسبة لمشتريات أسرة نموذجية، وهو تقدير لتكاليف شراء مجموعة نموذجية من السلع والخدمات التي تشتريها أسر الطبقة متوسطة الدخل مقارنة بنفس التكاليف في السنة السابقة، وتشمل هذه السلة الممثلة للسلع والخدمات والخبز والسكن والخدمات الطبية وغيرها من السلع بالكميات التي تشتريها أغلب الأسر متوسطة الدخل (جوارتيني،وريجاردواستروب، 1999، صفحة 2014).

نشير إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك(CPI) يقاس باستعمال مؤشر لاسبير الذي يعطى وفق العلاقة التالية:

$$CPI = \frac{\sum_{i=1}^{n} P_t^i q_0^i}{\sum_{i=1}^{n} p_0^i q_0^i} \times 100.$$

حيث أن:

p_t^i :سعر السلعة i عند الاستهلاك خلال السنة الحالية t.

p_0^i :سعر السلعة i عند الاستهلاك خلال سنة الأساس0.

q_0^i :كمية السلعة i المستهلكة خلال سنة الأساس0.

ويختلف مؤشر CPI عن مؤشر GDP_{def} في ثلاث طرق رئيسية هي (صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، 2004، صفحة 64):

-يقيس مؤشر GDP_{def} أسعار مجموعة واسعة من السلع تفوق تلك المقاسة بواسطة مؤشر CPI.

-يقيس مؤشر CPI تكلفة سلة من السلع المعطاة وهي نفسها من سنة لأخرى معتمدة على أنتج في الاقتصاد في كل سنة.

-يحتوي مؤشر CPI على أسعار السلع المستوردة، بينما يحتوي GDP_{def} فقط على أسعار السلع المنتجة داخل البلد.

ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك مؤشرا مهما للتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار، أي التضخم الحاصل في اقتصاد بلد معين، كما يستفاد منه كمخفض للوصول إلى الأسعار الثابتة لبعض المؤشرات الاقتصادية المهمة، حيث تعنى الدول المختلفة بتوفير أرقام دقيقة ومعبرة لهذا المتغير لما له من أساس مباشر برفاهية الفرد والمستوى المعيشي له.

لقد كانت الحاجة إلى قياس التغيرات التي تطرأ على النفقة اللازمة للمحافظة على مستوى معيشة معين من أهم دوافع التقدم في دراسة الأرقام القياسية عامة، ولذلك فإن الرقم القياسي لنفقة المعيشة يعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداما، ولكن نظرا لصعوبة قياس مستوى المعيشة فقد اعتبرت الكميات المستهلكة من مجموعة معينة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة دليلا على هذا المستوى.

وفي الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصائيات *ONS* بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين على مستوى المدن والأرياف سنويا، موسميا وشهريا مع أخذ سنة الأساس التي عادة ما تكون مبنية على معطيات خاصة مثل الإحصاء السكاني كل عشر سنوات، أو إجراء مسح واستجواب ميداني، وتتغير بعد كل مدة زمنية.

إن سلع الاستهلاك الداخلة في تركيب هذا المؤشر تختلف من دولة إلى أخرى، وتختلف الأوزان التي يتم بها ترجيح كل سلعة من السلع الداخلة في تلك السلة، وذلك بناء على الحجم الذي تمثله تلك السلع من إجمالي إنفاق الفرد عليها في كل بلد، كما تعتمد هذه الأوزان على نتائج التحقيقات الميدانية التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات مع الأسر بنوعيها في المدن والأرياف. (صالح، 2002، صفحة 287)

وفي الجزائر يضم مؤشر أسعار الاستهلاك *CPI* ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية وتتمثل في:(الأغذية والمشروبات غير الكحولية، الملابس والأحذية، السكن، الأثاث ولوازم التأثيث، الصحة، النقل، الاتصال، التربية والثقافة والترفيه والنشاطات). (بنك الجزائر، 2018، صفحة 29)

في حين تحتوي العينة السلعية على 260 منتوج تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية، حيث يعتمد قياس المؤشر العام لأسعار المستهلك على أساس الملاحظة للأسعار على مستوى 17 ولاية ومدينة، وتقسم هذه الأخيرة على مستوى خمسة مجموعات، حيث تمثل مختلف جهات البلد، وموزعة على الشكل التالي:

- ناحية الجزائر (الوسط) : الجزائر العاصمة، بليدة، تيزي وزو، بجاية (باغيلة)؛
- ناحية وهران (الغرب) : وهران، تلمسان، معسكر، حمام بوحجر(سعيدة)؛
- ناحية قسنطينة (الشرق) : قسنطينة، باتنة، بسكرة، القرارة (ميلة)؛
- ملحقة عنابة: عنابة، سكيكدة، قالمة، بسباس(طارف)؛
- ناحية ورقلة (الجنوب): ورقلة.

وقد تم اعتماده على أساس إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات*ONS* حيث سنة 2001 كسنة أساس (Office National des Statistiques, 2015)، إلا أن سنة الأساس تتغير كل خمسة سنوات لدى مؤسسة الإحصاء المالي الدولي(*IFS*)، بينما في الجزائر يمكن أن تصل إلى عشرة سنوات في بعض الأحيان، ويتم اختيار المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصائيات، بينما يعتمد هذا الجهاز في حساب *CPI* على صيغة لاسبير*LASPEYRES*. (Office National des Statistiques, 2015, p. 04)

ويعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، إلا أنه لا يفسر (تكلفة المعيشة) أو تغيراتها أو ميزانية الاستهلاك للأسر (Bali, 1993, p. 111)، وفي الولايات المتحدة وعدة دول أخرى يستعمل هذا المؤشر كمقياس مرجعي للتضخم منذ الحرب العالمية الثانية، نظرا لشموليته وإمكانية مراجعته المستمرة وسهولة حسابه سنويا، موسميا، وفي نهاية كل شهر بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى.

وعلى الرغم من فعالية هذا المقياس في مراقبة الاتجاهات التضخمية عبر السنوات الماضية في أغلبية الاقتصاديات، إلا أنه مازال يعاني من عدة عيوب، منها إغفاله للنمو الذي يحدث في المبيعات ذات الأسعار المخفضة بواسطة تجار التجزئة، وحيث أنه عند حسابنا للزيادة في مؤشر أسعار المستهلك على أنها الارتفاع في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة بناءا على الدراسات المحققة حول استجواب الإنفاق العائلي في سنوات معينة، فإن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية وقدرة انتقال مستهلك ما إلى السلع التعويضية، وأن التكلفة المعيشية لا ترتفع بنفس سرعة ارتفاع المؤشر العام لأسعار المستهلك، ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن هذا المؤشر ليس بالمقياس الجيد والفعال للتضخم في الأجل الطويل، حيث يواجه المحللون صعوبات في مقارنة البيانات الإحصائية لتضخم أسعار المستهلك بالنسبة للفترات السابقة وتلك الخاصة بالفترات السائدة أو الجارية بسبب التصحيحات المستعملة من طرف المحققين عند جميع الأسعار الفردية. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر أسعار المستهلك CPI (100=2001)	95,97	100	101,43	105,75	109,95	111,47	114,05	118,24	123,98	131,1	136,23
التغير%	0,30	4,20	1,43	4,26	3,97	1,38	2,31	3,67	4,85	5,74	3,91
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017				
مؤشر أسعار المستهلك CPI (100=2001)	142,39	155,1	160,11	164,77	172,65	183,70	193,97				

التغير%	4,52	8,93	3,23	2,92	4,78	6,40	5,59	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار المستهلك قد عرف ارتفاعا متواصلا طيلة الفترة (2000-2017)، حيث سجل معدل تغير وسطي سنوي قدره 4.02%، ويعكس هذا المعدل المرتفع ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار خلال الفترة المذكورة، حيث انه متذبذبا من سنة إلى أخرى، وسجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة 2000 (0.30%) قاربت الصفر، وهذا راجع إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي: كتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994 و1995 وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط. (علي، 2004، صفحة 317)

وعلى الرغم من هذه الإجراءات التي ذكرت سابقا، سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا سنة 2001 إذ بلغ حوالي 4.20%، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة نمو الكتلة النقدية M2 الذي بلغ 22.3% سنة 2001، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجم عن تحسن مستوى أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. وارتفاع الأجور كذلك ابتداء من سنة2001، وهذا الارتفاع يرجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار وأن هذه الأسعار ارتفعت عالميا بشكل ملحوظ في نفس السنة.

أما خلال الفترة (2002-2009) فقد تميزت بارتفاع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 1.43% سنة 2002، ليصل إلى 5.74% سنة 2009، ويرجع ذلك إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار وكذا ارتفاع معدلات التضخم المستورد بسبب الأزمة المالية العالمية، (Lies, 2013, p. 18) وتزامنا مع انطلاق برنامج دعم النمو، ويلاحظ خلال هذه الفترة أن معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ 4.26% سنة 2003، ثم انخفض إلى 3.97% سنة 2004، ليصل إلى 1.38% سنة 2005.

وبعد ذلك سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا خلال هذه الفترة لينتقل من 2.31% سنة 2006، ليصل إلى 3.67% سنة 2007، بفعل التوسع في السياسة المالية، وانطلاق برنامج دعم النمو ولتسارع الزيادة في أسعار الجملة للفواكه والخضر، وتفسر الزيادة في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة بضعف العرض من جهة والمضاربة في سوق التنظيم والضبط من جهة أخرى، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية، لا سيما المنتجات الفلاحية الطازجة، والخدمات، والمواد نصف المصنعة، وارتفاع أسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات، حيث كانت عرضة للصدمة على مستوى الزيادات القوية في الأسعار العالمية، خصوصا الزيادات في أسعار الحبوب والمنتجات الحليبية، وهي سلع غذائية تستوردها الجزائر بكميات متغيرة. (Banque d'Algerie, p. 59)

كما سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضا طفيفا وصل إلى 3.91% في 2010، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة، ليسجل أعلى معدل له منذ سنة 1996 ليصل إلى 8.93% في 2012، مقارنة بسنة 2011 أي 4.52%، ليتراجع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنتي 2013 و2014 إلى 3.23% و2.91% على التوالي، ليعرف ارتفاعا 4.78%، 6.40% و5.59% خلال سنوات 2015 و2016 و2017 على التوالي.

ويفسر الارتفاع بالتوسع في النفقات الجارية للميزانية، خصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم، وكذا تزامنا مع انطلاق برنامج التنمية الخماسي. وكثيرا ما كان يرجع عدم استقرار الأسعار خلال هذه المرحلة إلى رفع دعم الحكومة وإلى تحرير الأسعار بالنسبة لمجموع السلع والخدمات، وذلك بغية جعل الأسعار ترتفع بصورة مستمرة وبحرية استجابة للعرض والطلب دون تدخل غير طبيعي من الحكومة.

ولا شك أن انخفاض معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك عموما في الجزائر يعكس مدى السياسات المالية والنقدية الصارمة والمتشددة التي تطبقها الحكومة من جهة ومدى الانكماش الاقتصادي والبؤس الاجتماعي الذي تمثل في تدهور القوة الشرائية بشكل قوي وسريع، وبالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي.

1-2- الرقم القياسي الضمني(معامل التكميش لإجمالي الناتج المحلي)

ويسمى أيضا بالمكمش وهو مؤشر ذو دلالة مهمة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، وكدليل على وجود الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد، يتم الحصول على هذا الرقم بقسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مضروبا في مئة (Dornbush Rudiger, 1994, p. 34).

$$GDP_{def} = \frac{NGDP}{RGDP} \times 100.$$

حيث أن:

$NGDP$:الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية.

$RGDP$:الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة.

وتعطى العلاقة الإحصائية للرقم القياسي الضمني بالشكل التالي:

$$GDP_{Def} = \frac{\sum_{i=1}^{n} p^{i}{}_{t} q_{t}^{\ i}}{\sum_{i=1}^{n} p_{0}^{\ i} q_{t}^{\ i}} \times 100.$$

حيث:

$p_t^{\ i}$:سعر السلعة i خلال السنة t.

$q_t^{\ i}$:كمية السلعة i المنتجة خلال السنة t.

-إذا كان الناتج يساوي100،يعني هذا أن هناك استقرار في المستوى العام للأسعار.

-إذا كان الناتج يزيد عن 100،يعني هذا أن هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

-أذا كان الناتج أقل من100،يعني هذا أن هناك انخفاض في المستوى العام للأسعار.

يتضمن هذا المؤشر جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد، سواء كانت استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية، كما يضم جميع أنواع أسعار الجملة أو التجزئة على سواء، ورغم أهميته فإنه يطرح مشاكل تتعلق بكون معظم الدول لا تقوم بحسابه إلا سنويا، كما يطرح إدراج أسعار الخدمات المقدمة من قبل الإدارة ،حيث يقيم جزافيا، كما أنه يعكس بشكل سيئ ارتفاع أسعار النفقات الداخلية في حالة تدهور شروط التبادل.

عيوب مؤشر أسعار الاستهلاك: على الرغم من فعالية مؤشر أسعار الاستهلاك في مراقبة الاتجاهات التضخمية إلا أنه مازال يعاني من عدة عيوب، فضلا عن كون القاعدة المعتمدة في حساب هذا المؤشر تعتبر ضيقة، وتتعلق في الأغلب بالجزائر العاصمة. ومن بين هذه النقائص نجد:

- مؤشر أسعار الاستهلاك لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار كل السلع والخدمات الموجودة في الأسواق المحلية، وإنما يقتصر على عينة منها فقط؛
- الاقتصار على دراسة تغيرات الأسعار على مستوى بعض المناطق والأسواق فقط، مع إهمال المناطق والأسواق الأخرى ؛
- عينات السلع والخدمات التي يتم اختيارها في الجزائر بالإضافة إلى أوزانها، تتم وفقا للمسح الإحصائي المتعلق بنفقات المستهلك الجزائري الذي يتم مرة واحدة كل عشر سنوات، والواقع أن هذه المدة قد تكون اكبر بكثير، فالمعطيات المتوفرة حاليا على مستوى الديوان الوطني والإحصاء تعتمد على نتائج مسح 1989 وإضافة إلى ذلك نجد الإشكاليات المتعلقة بنوع السلع المختارة والتي تختلف من حيث المنشأ والجودة إلى جانب القوانين المتعلقة بها ففي قطاع السكن مثلا، هناك اختلاف كبير في أسعار الوحدات السكنية تبعا لصيغة عقد الاستفادة؛
- الاقتصار على الاختبار الدوري للأسعار في فترات زمنية طويلة نسبيا، خاصة إذا علمنا أن السعر الواحد قد يأخذ قيما متعددة ارتفاعا و انخفاضا في اليوم الواحد؛
- عادة ما تتولى الهيئات الحكومية كما هو عليه الحال في الجزائر إعداد وحساب مؤشر أسعار الاستهلاك نظرا للإمكانيات الكبيرة التي يتطلبها، وهنا تطرح إشكالية مدى مصداقية النتائج المقدمة، في ظل غياب مؤسسات أو مكاتب خاصة تقوم بمثل هذا العمل؛
- مؤشر سعر الاستهلاك هو خاص بدراسة تغيرات أسعار المستهلك وبالتالي هو لا يتضمن أسعار السلع الأخرى كأسعار الجملة وأسعار سلع المنتج وأسعار السلع الوسيطية.

كل هذه العيوب جعلت الكثير من الاقتصاديين يعتمدون على مؤشر آخر لإحصاء التغيرات التي تحصل في الأسعار، ويسمى هذا المؤشر بالرقم القياسي الضمني أو مكمش الناتج المحلي الإجمالي.

يعد الرقم القياسي الضمني من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ويمتاز الرقم القياسي الضمني بأنه يتضمن أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت سلع استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، ويستند على هذا المقياس عدد كبير من الاقتصاديين، من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي، ويسمى أيضا بالمكمش الضمني أو مكمش الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن حسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائة، ويتحدد مدى وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد بناء على ناتج القسمة، فإذا كان الناتج يساوي 100 فإن ذلك يعبر عن الاستقرار في مستويات الأسعار، أما إذا زاد الناتج عن 100 فإن ذلك يعبر عن وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، كما أن انخفاض الناتج عن 100 يعبر عن انخفاض في مستويات الأسعار.

كما أنه يتميز باحتوائه أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء، ولا يثير أمامنا مشكلة الأوزان التي تعطي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأخطاء التحيز التي غالبا ما نواجهها أثناء إجراء الاستجوابات الميدانية. وعلى الرغم من المزايا التي يتميز بها هذا المؤشر إلا أنه يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط، ويتضمن عددا كبيرا من السلع ذات النوع الموحد مثل تلك الخاصة بالمصانع التي يكون من الصعب تقييم سعرها. (صالح، 2002، صفحة 293)

ويحتوي كذلك على بعض الأسعار الصعبة القياس في القطاع غير السلعي، مثل سعر خدمات الدفاع الوطني، كما أنه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، على عكس مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين، وهذا يعني أن المؤشر الضمني يأخذ بالحسبان أسعار الصادرات ولا يأخذ بعين الاعتبار أسعار الواردات.

1-2-2- تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر (2000-2017): الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2): تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر أسعار المستهلك CPI (100=2001)	95,97	100	101,43	105,75	109,95	111,47	114,05	118,24	123,98	131,1	136,23
مؤشر الرقم القياسي الضمني IDP (100=1999)	,65122	122,06	123,67	133,96	150,37	174,60	193,05	205,45	237,00	210,48	244,33
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017				
مؤشر أسعار المستهلك CPI (100=2001)	142,39	155,1	160,11	164,77	172,65	183,70	193,97				
مؤشر الرقم القياسي الضمني IDP (100=1999)	288,89	310,51	310,31	309,41	289,29	293,63	306.64				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي.

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن مؤشر الرقم القياسي خلال الفترة من (2000-2012) فقد ارتفع المؤشر من 122.56% سنة 2000 ليصل إلى 310.51% سنة 2012، كما يتضح أن المخفض الضمني كان في ارتفاع تدريجي حتى سنة 2008، عرف انخفاضا سنة 2009، ثم بعدها سجل ارتفاعا حتى وصل إلى 310.51% سنة 2012 والذي يشير إلى الارتفاع مستوى الأسعار بشكل كبير وهائل على مستوى الاقتصاد الوطني، ويفسر هذا الارتفاع بالتوسع في النفقات الجارية للميزانية، وذلك تزامنا مع بدء برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، ثم سجل انخفاضا خلال الفترة 2013-2017، من 309.31% سنة 2013 الى 306.64% سنة 2017.

2- قياس الفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة(2000-2017)

إن أي محاولة لقياس ظاهرة التضخم تستند على محورين رئيسيين نتيجة لما توصل إليه الفكر الاقتصادي وهما المعايير التي تستخدمها العملية في إيجاد أنسب الصيغ والمعايير لقياس التضخم، وقياس التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار (سليمان، 2002، صفحة 51).

تعكس الأرقام القياسية التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، أي أنها تعبر فقط عن المظهر العام للتضخم وهو ارتفاع الأسعار، دون أن تتعرض لتشخيص حالة التضخم أو لبيان الأسباب التي تؤدي إلى هذا الارتفاع في الأسعار (زكي، 1980، صفحة 477)،وفي هذا الخصوص نحاول أن نحدد بعض المعايير التي يمكن الاهتداء بها إلى مصدر ارتفاع الأسعار وهي كالتالي:

2-1- معيار فائض الطلب: بعد التطرق إلى قياس التضخم عن طريق الأرقام القياسية، سيتم قياسه عن طريق مقياس آخر للتضخم هو معيار فائض الطلب، الذي يستند في جوهره على المنطلقات الأساسية لنظرية كينز *Keynes* في نظريته حول الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار (الروبي، 1984، صفحة 176)، والتي ترى بأن الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال دون أن يقابلها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج تساهم في زيادة الضغوط التضخمية ودفع الأسعار إلى الارتفاع. ويمكن اعتبار نسبة فائض الطلب المحلي إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمثابة مقياس للحجم النسبي للفجوة التضخمية، فكلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على حدوث ضغوط متزايدة على الموارد المحلية من سلع وخدمات، مما يعرض الأسعار في الداخل إلى موجات ارتفاع للأسعار، حيث أن الفجوة التضخمية بهذا المعنى تمثل ضغط صافي الطلب على المقدرة الفعلية للإنتاج المحلي وللطاقة الاستيرادية للاقتصاد، ومن هنا تم حساب نسبة صافي فائض الطلب المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3): تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الوطني الإجمالي وفائض الطلب في الجزائر

خلال الفترة(2000-2017) **الوحدة: مليار دج**

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الإنفاق الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية	فائض الطلب	فائض الطلب/ الناتج المحلي الإجمالي(%)
2000	3361.886	3306,2	-55.6863	-1.6564
2001	3463.025	3606,9	143.8748	4.154599
2002	3657.277	4076,2	418.9225	11.45449
2003	3920.67	4497,4	576.7301	14.70999
2004	4089.322	5263,3	1173.978	28.70837
2005	4330.911	5812,8	1481.889	34.21656
2006	4403.865	6215,4	1811.535	41.13513
2007	4552.402	7276,7	2724.298	59.8431
2008	4659.844	8916,4	4256.556	91.34545
2009	4735.904	10025,9	5289.996	111.6998
2010	4908.014	11149,5	6241.486	127.1693
2011	5049.947	13102,8	8052.853	159.4641
2012	5220.371	14841,0	9620.629	184.2901
2013	5364.852	16176,2	10811.35	201.5218
2014	5568.133	17454,9	11886.77	213.4785
2015	5777.688	18944,1	13166.41	227.8838
2016	5968.352	20008,8	14040.45	235.2483
2017	6063.845	20613,8	14549.95	239.946
المتوسط				**110.25**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البنك الدولي.

يمكن إتبار نسبة اجمالي فائض لطلب المحلي إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمثابة مقياس للحجم النسبي للفجوة التضخمية ،فكلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على حدوث ضغوط متزايدة على الموارد المحلية من سلع وخدمات، مما يعرض الأسعار في الداخل إلى موجات ارتفاع للأسعار ،حيث أن الفجوة التضخمية بهذا المعنى تمثل ضغط صافي الطلب على المقدرة الفعلية للإنتاج المحلي وللطاقة الاستيرادية لاقتصاد، ومن هنا تم حساب نسبة صافي فائض الطلب المحلي إلى الناتج لمحلي الإجمالي.

كما تم التوصل الى ان المتوسط السنوي لنسبة الفجوة التضخمية يساوي إلى 110.25%وهذا يعني أن الطلب الكلي في الاقتصاد الجزائري يزيد سنويا في المتوسط بـــ1.1 مرة عن الحجم الحقيقي لسلع والخدمات المنتجة حليا مضافا إليها ما تم استيراده من الخارج وهو ما يؤدي إلى ظهور ضغوط تؤثر على الأسعار

بالارتفاع، حيث نلاحظ عدم وجود استقرار في الفجوة التضخمية طيلة الفترة لمدروسة(2000-2017) وهذا ما يتوافق مع نتائج الذي يبين معدلات التضخم وفقا للرقم القياسي لأسعار المستهلك والمؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي.

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن فائض الطلب عرف ارتفاعا متزايدا خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من 55.6863- مليار دج سنة 2000 إلى 14549.95 مليار دج سنة 2017، أي ما يمثل 239.946% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017، كما أن الإنفاق المحلي الإجمالي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسب الإنفاق المحلي الإجمالي إلى الناتج الداخلي الإجمالي بقيم فاقت100%، وذلك تزامنا مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي انتقلت من 4.15% سنة 2001 إلى28.70% سنة 2004، كما سجل فائض الطلب ارتفاعا خلال الفترة 2005-2009، وتزامنا مع انطلاق برنامج التكميلي لدعم النمو، حيث انتقل من 1481.889 مليار دج سنة 2005 إلى 5289.996 مليار دج سنة 2009، أي بـ 3.7 مرة، ثم عرف فائض الطلب ارتفاعا خلال الفترة 2010-2017، وتزامنا مع انطلاق برنامج توطيد النمو، حيث انتقل من 6241.486 مليار دج سنة 2010 إلى 14549.95 مليار دج سنة 2017، أي بـ 2.33 مرة.

2-2- معامل الاستقرار النقدي:

يقصد بالاستقرار النقدي استقرار المستوى العام للأسعار , واستقرار سعر صرف الدينار , وتوفير هيكل اسعار فائدة ملائم , فالاستقرار النقدي يعتبر احد اهم اركان البيئة الجاذبة للاستثمار سواءً كانت محلية او اجنبية وهذه الاستثمار هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي , وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو دوراً غير مباشراً. (أميمة، 2005، صفحة 04)

يستند هذا المعيار (المجيد، 2003، صفحة 50), إلى منطق النظرية الكمية للنقود التي ترى ان الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام تكون مناخاً مساعداً على ضهور التضخم نتيجة لإختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات (خليل، 2014، الصفحات 136-137).

معيار الاستقرار النقدي يكتب بالشكل التالي:

$$\frac{\Delta M2/M2}{\Delta PIB/PIB}$$

$\Delta M2/M2$:معدل التغير في الكتلة النقدية.

$\Delta PIB/PIB$: نسبة التغير في الناتج الوطني بالأسعار الثابتة .

ما دامت العبرة ليست بالزيادة المطلقة في حجم وسائل الدفع أو الائتمان البنكي للحكم على وجود التضخم أو الانكماش، وإنما العبرة بما يظهر من نتيجة العلاقة بين هذين المتغيرين والمتغيرات الاقتصادية الأخرى لمعرفة درجة الخلل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وقصد الوصول إلى هذا الهدف سنعتمد ومن أجل الحكم على وجود القوى التضخمية على مؤشر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الجزائري. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4): تطور الضغط التضخمي (معامل الاستقرار النقدي) في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) **الوحدة: مليار دج**

السنوات / السنوات	M2	GDP	ΔM2/M2	ΔPIB/PIB	معامل الاستقرار النقدي
2000	2022,534	3361.886	-	-	-
2001	2473,516	3463.025	22.30	3.01	7.41
2002	2901,532	3657.277	17.30	5.61	3.08
2003	3354,422	3920.67	15.61	7.20	2.17
2004	3738,037	4089.322	11.44	4.30	2.66
2005	4157,585	4330.911	11.22	5.91	1.90
2006	4933,744	4403.865	18.67	1.68	11.08

6.38	3.37	21.50	4552.402	5994,608	**2007**
6.80	2.36	16.04	4659.844	6955,968	**2008**
1.91	1.63	3.12	4735.904	7173,052	**2009**
4.25	3.63	15.44	4908.014	8280,74	**2010**
6.88	2.89	19.91	5049.947	9929,188	**2011**
3.24	3.37	10.94	5220.371	11015,1	**2012**
3.04	2.77	8.41	5364.852	11941,5	**2013**
3.86	3.79	14.61	5568.133	13686,7	**2014**
0.03	3.76	0.13	5777.688	13704,5	**2015**
0.25	3.30	0.82	5968.352	13816,3	**2016**
5.24	1.60	8.38	6063.845	14974,6	**2017**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البنك الدولي.

يعبر هذا المعامل عن مقدار الفرق بين عرض النقد الذي يمثل جانب الطلب وبين الناتج الوطني الحقيقي الذي يمثل جانب العرض الحقيقي على السلع والخدمات ،فإذا كانت إشارة معامل الاستقرار النقدي موجبة، فان ذلك يدل على أن الطلب على السلع والخدمات قد فاق العرض الكلي لها ،مما يعني أن هناك ضغطا على الأسعار للارتفاع وبالتالي حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد، والعكس إذا ما كانت الإشارة سالبة حيث يحدث في هذه الحالة انكماش ،وترجع حدة التضخم أو الانكماش إلى بعد أو قرب قيمة معامل الاستقرار النقدي من الصفر، فإذا كانت إشارة المعامل موجبة وبعيدة من الصفر فهذا يدل على حالة تضخمية حادة، والعكس إذا ما كانت الإشارة سالبة وبعيدة من الصفر التي تدل على حالة انكماش حادة.

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن خلال الفترة (2000-2017) شهدت ارتفاع في معدل النمو السنوي لكمية النقود بلغ متوسطه 12.0%، أما معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فبلغ خلال الفترة السابقة النسبة 3.34%، وبلغ معامل الاستقرار النقدي خلال نفس الفترة ما نسبته 3.90%، مما يشير إلى الدور الذي تمارسه الزيادة في كمية النقود عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تغذية الضغوط التضخمية. كما عرف الاقتصاد الجزائري حالة من التضخم المفرط سنوات 2001، 2006، 2007، 2008، 2011، حيث سجل معامل الاستقرار النقدي قيمة 7.41%،11.08%، 6.38%،6.80%،6.88% على التوالي، بسبب الزيادة المرتفعة في الكتلة النقدية وارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا ما يفسر بالتمويل الكبير في مختلف القطاعات خلال برامج الإنعاش الاقتصادي.

أما في سنة 2015 فقد سجل معامل الاستقرار النقدي قيمة 0.03% بالتقريب يساوي الصفر، هذا يعني أن هناك استقرار نقدي.

غير أن سنة 2016 سجلت انكماشا0.25%، بسبب الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي دون زيادة مقابلة في الكتلة النقدية التي تميزت بنوع من الثبات.

النتائج والتوصيات:

أولا: نتائج الدراسة:

عانت الجزائر من موجات تضخمية تُرجمت بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، إذ هناك بعض المؤشرات التي يمكن استخدامها للحكم من أن الاقتصاد الجزائري يشهد ارتفاع في الأسعار، وبذلك هي عدة أنواع من الأرقام القياسية منها: الرقم القياسي لأسعار المستهلك والمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن قياس الفجوة التضخمية عن طريق معيار فائض الطلب، أو عن طريق معامل الاستقرار النقدي، ومن خلال معياري فائض الطلب ومعامل الاستقرار النقدي أن الاقتصاد الجزائري عانى من ضغوط تضخمية في أغلب سنوات تطوره، وذلك نتيجة اختلال العلاقة بين معدل النمو السنوي لكمية النقود ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومع استمرار النقود بالزيادة بطريقة سريعة وغير طبيعية وبمعدلات تفوق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ارتفعت قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل عجز الجهاز الإنتاجي المحلي بمقابلة الزيادة في حجم الطلب مما ساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

ومن خلال هذه الدراسة والتي تتمحور حول تحليل واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2017)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ✓ من خلال نتائج الدراسة أن التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها، لأنه يمثل أحد الأمراض الفتاكة التي تصيب الاقتصاديات؛
- ✓ من خلال نتائج الدراسة أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك، ويعتبر مؤشرا مهما للتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار؛
- ✓ من خلال نتائج الدراسة أن قياس التضخم هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي وبقدر ما يكون التشخيص دقيقا بقدر ما يمكن أن يكون الحل والعلاج صحيحا، ولعل الطريقة الأفضل لقياس معدل التضخم هو قياس معدل ارتفاع الأسعار، حيث أن ارتفاع الأسعار هو المؤشر الملموس للوضع التضخمي؛
- ✓ من خلال نتائج الدراسة أنه توجد العديد من المؤشرات والمقاييس في حساب معدل التغير في المستوى العام للأسعار، منها: طريقة الأرقام القياسية للأسعار، طريقة الفجوات التضخمية، طريقة فائض المعروض النقدي؛
- ✓ من خلال نتائج الدراسة أن المخفض الضمني خلال المدة (2000-2017) كان في ارتفاع تدريجي مستمر، وهذا الارتفاع المستمر في المخفض الضمني يعكس في الحقيقة التغيرات الفعلية في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.

ثانيا: التوصيات: من خلال الدراسة يمكن الوصول إلى جملة من التوصيات التالية:

- ✓ العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الإنتاجية كالزراعة، الصناعة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك من خلال العمل على تحقيق التوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية؛

- ✓ ضـــرورة الموازنة في دعم الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصـــاد الجزائري كما هو واضـــح في البرامج التنموية أين تم تدعيم الطلب الكلي على حســـاب العرض الكلي؛
- ✓ تنويع مصادر الدخل من خلال التصدير والتحجيم من الواردات التي تكون قناة للتضخم المستورد؛
- ✓ التنويع في الصادرات وفتح المجال للاستثمار الأجنبي في الجزائر ومواصلة في منح القروض مقدمة للاقتصاد لتحفيز القروض السليمة ومتوسطة الأجل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لإخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات التي تجعله الأكثر عرضة من غيره لأي صدمة تحدث على مستواه؛
- ✓ لا بد من توجيه وترشيد الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصـادية من خلال العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري المنتج من جهة، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني.

المراجع

1-*Bali, H. (1993). inflation et mal-développement en Algérie. alger: OPU.*

2-Banque d'Algerie. (s.d.). évaluation économique et monétaire en Algérie. alger: Banque d'Algérie.

3-Dornbush Rudiger, F. s. (1994). Macroeconomics,6thedition. new york: McGraw-Hill.

4-Lies, K. (2013, 01 13). Les Causes De L'inflation Ne Sont Pas Conjoncturelles.algerie. elwatan.

5-Office National des Statistiques. (2015). Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à 2015. alger: ons.

6-Office National des Statistiques. (2015). Série E: economie N°84, Collections Statistiques. alger.

7-بلعزوز بن علي. (2004). أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية. *أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

8-بنك الجزائر. (2018). *النشرة الإحصائية الثلاثية*. الجزائر: بنك الجزائر.

9-تومي صالح. (2002). النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة)1988-(2000. الجزائر العاصمة، الجزائر: جامعة الجزائر.

10-تومي صالح. (2004). *مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: دار اسامة للطباعةوالنشر والتوزيع.

11-جيمس جوارتيني،وريجاردواستروب. (1999). *الاقتصاد الكلي*. الرياض: دار المريخ.

12-رمزي زكي. (1980). *مشكلة التضخم في مصر-أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم*. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

13-طوقان أميمة. (2005). دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية. *مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العمومية والعالمية*. سوريا: البنك المركزي السوري.

14-عبد القادر خليل. (2014). *مبادئ الإقتصاد النقدي والبنكي* . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

15-قدي عبد المجيد. (2003). *المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقيمية)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

16-مجيد عبد الفتاح سليمان. (2002). *علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

17-نبيل الروبي. (1984). *نظرية التضخم* . الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية.